الأمم المتحدة COPUOS/LEGAL/T.795

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة **٧٩٥**
الثلاثاء ٣١ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠
فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٥

افتتاح الجلسة

الرئيس: صباح الخير سيداتي وسادتي، أعلن افتتاح الجلسة الخامسة والتسعين بعد السبعمئة للجنة الفرعية القانونية للجنة الكوبوس.

وأود أن أعلمكم ببرنامج العمل صباح اليوم سوف نواصل النظر في البند العاشر "الآليات الوطنية" والبند الحادي عشر "التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي"، وكذلك سوف نستمع إلى عرضين تقنين صباح اليوم أولاً بالنسبة للبند العاشر من اليابان بعنوان "تخفيف الحطام الفضائي في اليابان وحالة جاكسا" وكالة الفضاء اليابانية. وكذلك من جانب ألمانيا عرض بعنوان "آلية التنفيذ للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي من جانب DLR". والفريق العامل المعني بالبند الحادي عشر الخاص بـ "التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه" سوف يعقد اجتماعه الأول. والفريق العامل المعني بالبند الرابع "حالة معاهدات الأم المتحدة الخمس الخاصة بالفضاء الخارجي" سوف يعقد اجتماعه السادس. أود أن أعرف إن كانت لديكم أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح للعمل؟ لا.

البند العاشر – الآليات الوطنية المتصلة بتدابير التخفيف بالحطام الفضائي

سوف نواصل إذاً الآن النظر في البند العاشر من بنود جدول الأعمال "الآليات الوطنية المتصلة بتدابير التخفيف بالحطام الفضائي" والمتحدث الأول على قائمتي هو السيد ممثل اليابان الموقر.

السيد ك. ناريسانا (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، السادة الأعضاء الموقرون، باسم حكومة اليابان يسرني أن أتوجه إلى دورتكم الثامنة والأربعين

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.09-82336 (A)

0982336

للجنة الفرعية للكوبوس بهذا البيان فيما يتعلق بالآلية الوطنية في اليابان وفيما يتعلق بتخفيف الحطام الفضائي.

أنشطة اليابان الفضائية أساساً تقوم بها وكالة الفضاء اليابانية، جاكسا. وجاكسا قد أنشأت وشكلت لجنة تنسيقية للحطام الفضائي وهي تنص على أن كافة قطاعات وإدارات الجاكسا يجب أن تخطط وتنسق من أجل أنشطة لتخفيف الحطام الفضائي وذلك بشكل جماعي. والأنشطة المنسقة كذلك ما بين المنظمات على الصعيد المحلي والصعيد الدولي. من أجل حل هذه المشكلة، ولهذا السبب، فإن لجاكسا ما يسمى بمعاييرها الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي وهي معايير تتفق والمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي للأمم المتحدة التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٠٠٧.

وعبر الآلية الوطنية لتخفيف الحطام الفضائي وكجزء من عملية استعراض الأمان، فإن الجاكسا تقوم بتقويم خطط التصميم وخطط التشغيل لكل المركبات الفضائية ومركبات الإطلاق وذلك في كل مراحلها، وذلك امتثالاً للمبادئ التوجيهية. وفي حالة التخطيط من أجل استخدام مركبات إطلاق، لإطلاق مركبات فضاء، فإن عمليات الاستعراض للجاكسا هي جزء من عملية استعراض أمان الحمولة. وهذه العمليات للاستعراض تتم بشكل مستقل من جانب إدارة تنهض بهذه المشاريع ويرخص لها في النهاية نائب رئيس الجاكسا، وكذلك مسؤولين تنفيذين في الجاكسا.

وفي عمليات الاستعراض هذه، تأكد أن مصادر نفايات الطاقة يجب أن تخرج من الخدمة من أجل الحيلولة دون حدوث أي انفجارات ومن أجل حماية البيئة المدارية من التدهور. وكنتيجة لهذه التدابير، تدابير الحذر هذه، لم يكن هناك أي انفجارات في تاريخ أنشطة اليابان. ومن أجل كذلك حماية وصيانة المدار المتزامن فإن كل سواتل الجاكسا التجارية قد تمت برمجتها كي لا تحدث أي تشويش أو شوشرة وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

بالنسبة لمنطقة المدار القريب من الأرض، فنوصي كذلك ببعثات تنتهي وتخرج من الخدمة بعد ٢٥ عاماً، وكذلك فنحن سنكون بحاجة إلى تحسين من حيث الجوانب التقنية والتشغيلية من أجل التصدي لهذا الوض.ع ومن أجل تجنب أي ارتطام ما بين سواتل في المدار وحطام فضائي، فإن الجاكسا تحلل احتمالات هذا الارتطام يومياً باستخدام بيانات للرصد فضائية.

وفي حال وجدنا أن هناك احتمال قوي بعملية ارتطام فإن الجاكسا تطلب الوصول إلى نظم الرادار من أجل الحصول على أي عمليات لتجنب عمليات الارتطام هذه، ونوفر هذه البيانات للدول الأخرى.

وبالإضافة كذلك إلى تجنب عمليات الارتطام فإننا نقوم بالتخصيص لعمليات الإطلاق من أجل تفادي كذلك عمليات ارتطام مع مركبات أخرى. والجاكسا كذلك تقوم بأبحاث وذلك بالتعاون مع الجامعات، وهذا يغطي المجالات التالية تكنولوجيا الرصد من أجل اكتشاف الأجسام الصغيرة وتكنولوجيا من أجل توفير الحماية من الارتطام بالحطام الفضائي الصغير وكذلك نظم لإخراج النظم الفضائية التي لا تستخدم. وهذا أمر لأن العنصر الأساسي بالنسبة للحطام الفضائي في المستقبل سيترتب على عمليات ارتطام ما بين هذا الحطام أو سلسلة من عمليات الارتطام المتتالية.

واليابان تواصل بذل الجهود من أجل تخفيف الحطام الفضائي وأملنا أن تقوم الدول الأخرى كذلك باتخاذ كل التدابير من أجل الحيلولة دون أي حوادث ارتطام ما بين هذا الحطام الفضائي وذلك تنفيذاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليابان الموقر على هذا البيان الخاص بالبند العاشر أي الآليات الوطنية المتصلة بتدابير التخفيف من الحطام الفضائي. وأعلمتنا أن وكالة استكشاف الفضاء اليابانية، جاكسا، قد شكلت لجنة تنسيق للحطام الفضائي لديها معايير خاصة بها بالنسبة لتخفيف الحطام الفضائي وهي معايير تحترم كذلك المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدت في ٢٠٠٧ من جانب الجمعية العامة. وبعد ذلك أعلمتنا بعدد من عناصر النظام المخصص في اليابان لهذا الغرض، على سبيل المثال بالنسبة لمنطقة المدار المتزامن، وكذلك بالنسبة لمنطقة المدار القريب من الأرض. ولكنك قلت على الرغم من ذلك أنه من الصعوبة بالنسبة للسواتل الصغيرة التي ليست لديها نظم للدفع أن تطبق هذه الحماية بموجب المعايير التي وضعتها اليابان.

وأخيراً تحدثت كذلك عن تفادي الارتطام، وفي الفقرة الأخيرة من بيانك أعلمتنا كذلك بأبحاث تتم وتطوير بالتعاون ما بين الجاكسا والجامعات المختلفة، وأكدت لنا أن اليابان سوف تواصل بذل الجهد من أجل تخفيف آثار الحطام الفضائي، شكراً للسيد مندوب اليابان.

سيداتي وسادتي، ليس على قائمتي أي متحدثين آخرين حول هذا البند، أود أن أعرف ما إذا كان لدى الوفود رغبة في تناول هذا البند الآن؟ ليست الحال كذلك وليس هناك كذلك أي وفد مراقب يرغب في تناول الكلمة بالنسبة لهذا البند، وبالتالي أعتبر أنه بإمكاننا أن نواصل على أمل أن ننتهي من البند العاشر عصر اليوم.

البند الحادي عشر – التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

السادة الأعضاء الموقرون، أواصل معكم الآن النظر في البند الحادي عشر "التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، والمتحدث الأول والوحيد على قائمتي هو السيد مندوب اليابان مرة أخرى وأعطيه الكلمة.

السيد ك. ناريسانا (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، السادة الأعضاء الموقرون، باسم حكومة اليابان يسرني أن أعرض عليكم تشريعات اليابان بالنسبة لـ "استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية".

السيد الرئيس، في أيار/مايو الماضي، الهيئة التشريعية في اليابان "إدايت" قد سنت قانون الفضاء الأساسي، هذا القانون يوضح أن أنشطة اليابان الفضائية سوف تتم بشكل ينهض بالصناعة ويحسن من حياة المواطنين ويضمن الأمن الوطني ويدعم العلاقات الدولية والتعاون الدولي. القانون كذلك يتطلب وضع قوانين وقواعد ولوائح ضرورية من أجل تنفيذه، وإن استكشاف الفضاء واستخدام الفضاء في إطار هذا القانون الأساسي الجديد، سيظل متفقاً مع معاهدات الفضاء وسوف يظل كذلك في إطار المبادئ السلمية لدستور اليابان.

وعلى أساس هذا القانون الأساسي للفضاء، وفي آب/أغسطس من العام الماضي، فإن المقر الاستراتيجي لتطوير واستخدام الفضاء قد أنشأ في مكتب رئيس الوزراء. وإن هذا المقر الذي يترأسه رئيس الوزراء يضع في الوقت الحالي خطة فضائية أساسية بالنسبة لأنشطة الفضاء في المستقبل سوف توضع اللمسات النهائية عليها في أيار/مايو القادم، بالإضافة إلى ذلك فنحن نناقش كذلك التشريعات الخاصة بأنشطة الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، في عام ٢٠٠٣ هناك ثلاث منظمات يابانية تعمل في مجال أنشطة الفضاء، وهي التالية، معهد علوم الفضاء والعلوم الفلكية، أيسيف، وكذلك وكالة تطوير الفضاء، ناسدا، ومختبر الفضاء الوطني، نال. كلها دمجت في منظمة واحدة ألا وهي وكالة استكشاف الفضاء الجاكسا. جاكسا هيئة غير حكومية وكما جاء ذلك في المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي، وإن حكومة اليابان بالتالي عليها أن تباشر وتشرف على أنشطة الجاكسا كما جاء ذلك في قانون الجاكسا الصادر في ٢٠٠٣ وخاصة المادة الرابعة والعشرين منه. وإن السلطات الإشرافية في اليابان في الوقت الراهن تتضمن الوزارات التالية، وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، ميكسد، ووزارة الشؤون الداخلية والاتصالات، ميك. والجاكسا تقوم بعمليات الإطلاق الخاصة بها وفقاً للمبادئ التوجيهية بعنوان "معايير إطلاق السواتل الاصطناعية". هذه المبادئ التوجيهية لها إطار شامل بالنسبة لعمليات استعراض لأنشطة الإطلاق مرخص لها من جانب ميكس وفقاً للمادة ١٨ الفقرة ٢ من قانون الجاكسا.

وفي حين إطلاق عمليات لصواريخ H2A قد نقل إلى شركة خاصة هذا العام أو العام ما قبل الأخير، فإن مسؤوليات الإدارة الآمنة لعمليات الإطلاق تظل لدى الجاكسا حيث أن مركز الإطلاق هو ملكية خاصة لجاكسا، وهذا الإطار يضمن أن عمليات الإطلاق الخاصة لصواريخ H2A تتم بامتثال كامل للمبادئ التوجيهية للأمان، كما نص على ذلك قانون الجاكسا وكذلك اللوائح التي تحترمها الجاكسا وتطبقها وبالتالي بإشراف كامل كذلك من ميكس.

واليابان سوف تواصل الوفاء بالتزاماتها كما جاءت في معاهدات الفضاء الخارجي وسوف تواصل تبادل المعلومات بما في ذلك المناقشات الجارية حول التشريعات وذلك مع أعضاء لجنة الكوبوس، شكراً.

الرئيس: أشكر السيد مندوب اليابان على هذا الإسهام الثاني في نقاشنا، بخصوص البند الحادي عشر هذه المرة. وهو بيان أعلمتنا فيه بأن الهيئة التشريعية في اليابان أدايت، قد سنت قانوناً أساسياً للفضاء ينص على تنفيذ هذه الأنشطة بغرض النهوض بالصناعة وبمستوى معيشة المواطنين والأمن إلى آخره. وإن استكشاف الفضاء واستخدام الفضاء في اليابان في إطار هذا القانون سوف يظل قائماً على أساس معاهدات الفضاء الخارجي، وكذلك على أساس المبادئ المكرسة في دستور اليابان.

وعلى أساس هذا القانون الأساسي للفضاء، أقمتم كذلك المقر الاستراتيجي في هذا المجال تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء وبالتالي فإن هذا المقر يترأسه رئيس الوزراء، وهو يصوغ الخطط الأساسية لأنشطة الفضاء في اليابان. وبعد ذلك أعلمتنا عن الجاكسا، هذه الهيئة غير الحكومية ولكنها هيئة تشرف عليها الحكومة اليابانية. وتقوم جاكسا بعمليات الإطلاق وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بمعايير إطلاق السواتل أو الأقمار الاصطناعية وكذلك أشرت إلى المسؤولية في مجال الإدارة الآمنة لعمليات الإطلاق، وأكدت لنا ... يضمن أن عمليات الإطلاق من القطاع الخاص تم كذلك تمشياً مع المبادئ التوجيهية لقانون الجاكسا. وأخيراً أكدت لنا أن اليابان سوف تواصل الوفاء بالتزاماتها التي جاءت في إطار معاهدات الفضاء الخارجي وسوف تواصل كذلك تبادل المعلومات أثناء النقاش الجاري حول التشريعات مع أعضاء لجنة الكوبوس. أشكر السيد مندوب اليابان الموقر على إسهامه في البند الحادي عشر.

أيها السيدات والسادة، ليس لدي أي وفد آخر في قائمة المتحدثين عن هذا البند صباح اليوم، فهل من راغب في الحديث؟ نعم، بلجيكا.

السيد ج-ف. ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لك الشكر يا سيادة الرئيس، أنصتنا أمس إلى عرض طيب وشائق الذي تقدم به الوفد الفرنسي الذي أود أن أشكر وفده والسيد كلير على هذا العرض على قانون الفضاء الفرنسي والذي له أهمية وذلك في ضوء ما لفرنسا من ثقل في هذا المضمار. وأغتنم هذه الفرصة لكي أستوضح أمراً بشأن هذا العرض ولذا فإنني أستفيد من وجود السيد كلير وأغتنم فرصة وجوده وأسأله، إن كنت أصبت الفهم، حينما تم إطلاق حمولة مدفوعة الأجر ولكن باستخدام جهاز إطلاق أو منصة إطلاق أجنبية، فإن هذا لا يقع تحت إطار الولاية اليابانية، هذا هو فهمي. فهل أنا أصبت الفهم؟ معناه بأن القانون الفرنسي لا ينطبق على هذه الحالة، حالة الإطلاق هذه، بمعنى أن الحمولة المدفوعة الأجر حينما تكون على جهاز إطلاق او وسيلة إطلاق لا يسري عليها القانون الفرنسي، هل هذا صحيح؟ شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل بلجيكا يقول الرئيس على هذين السؤالين. هل يود السيد ممثل فرنسا أن يجيب على هذين السؤالين؟ تفضل.

السيد ب. كلير (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيادة الرئيس، الحمولات الفرنسية المدفوعة الأجر التي يتم إطلاقها في ظل ولاية أجنبية ومن جانب جهة إطلاق أجنبية، في هذه الحالة ينبغي أن يتم التخويل بها من جانب القانون الفرنسي، بمعنى أنها تقع تحت طائلة القانون الفرنسي وفقاً للفقرة الثالثة. فهناك تخويل، وإن كان هذا التخويل مبسط للغاية، وبطبيعة الحال هذا بالتعريف لا يسري على الأقاليم الأجنبية. ولذا فإن الحكومة تأخذ علماً فقط بالتخويل الفني الذي ربما يكون الهدف منه الحماية المادية للأشخاص، وله علاقة بالالتزامات الدولية التي تقطعها الدولة على نفسها وكذلك التزامات الخاصة بالنسبة لمسألة تغطية المسؤولية حتى نقطة معينة، ولكن كل هذا يخولها القانون الفرنسي والمادة ٤٤ تتناول هذا الجزء. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل فرنسا على هذا الشرح رداً على هذا السؤال الذي طرحته بلجيكا، هل في هذا رد شاف؟ شكراً، وأحيل الكلمة الآن لليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيادة الرئيس، أطرح السؤال على السيد كلير، بداية أود أن أعرف لو أن مشغل باع الساتل الخاص به إلى طرف آخر، وهذا الساتل كان قد سجل في فرنسا، ماذا يحدث إذاً بالنسبة لعملية التصريح هذه؟ هل تمس الحاجة في هذه الحالة إلى تصريح إضافي؟ هذا أولاً، أما ثانياً، إن عليك أن تدفع للحصول على الإذن الفرنسي، ولكن على أي أساس يتم ذلك حتى يتجنب أي نوع من المزايدات في ...؟ بمعنى أن هناك نوعان من التصريح، تصريح للتشغيل وتصريح للإطلاق، وأنت قلت بأنك تنتظر رداً من وكالة الفضاء الفرنسية في غضون أسبوعين، وإذا لم تجب الوكالة الفرنسية في غضون أسبوعين فماذا يفعل الوزير؟ لماذا تحد السلطات الفرنسية الحد باثنين مليون يورو، لأنه وفقاً لاتفاقية المسؤولية فإنه ليس هناك حدود، فلماذا وضع الحدود في هذه الحالة؟ شكراً جزيلاً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان، طرحت أسئلة أربعة على مسامع السيد ممثل فرنسا، ومن ثم أحيل الكلمة للسيد ممثل فرنسا.

السيد ب. كلير (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): بالنسبة للسؤال الأول فالمشغل الذي يحصل على تصريح بمقتضى القانون الفرنسي ينبغي أن يكون لديه ترخيص

ببيع هذا الساتل، وهذا وفقاً للمادة الثالثة من القانون. الفكرة هنا هي أن نتأكد من أن هناك تمرير للمسؤولية للدولة التي تتلقى الساتل، وأنها تكون هذه الدولة قادرة على تشغيل هذا الساتل بمعنى أن الساتل يكون تحت المسؤولية الفرنسية ولكن وسائل الاستغلال يجري توضيحها. إذاً هناك تخويل بالنقل سواء كان بالبيع أو الشراء، إذا حصل تغيير في ملكية الجسم الفضائي فالجسم الفضائي فإن الأمر يتطلب تغيرياً حقيقياً في الملكية وفي الولاية الفضائية أو القانونية. هذا بالنسبة للسؤال الأول، أما السؤال الثاني، المسألة حتى هذه الآونة مجاناً، ليس هناك حقوق أو مصاريف أو إلى آخره هذا غير قائم. عادة هذه التصريحات قليلة للغاية وليس لدينا إلا أربع مشغلين رئيسيين، إنتلسات وميلسات وتاليس وإي تي إس، وحينما تبيع هذه الجهات تبيع ما يسمى البيع في المدار. إذاً البيع هنا مجاناً أو الأمر هنا يتم مجاناً. ثالثاً، وكالة الفضاء الفرنسية لديها فترة تبلغ بضعة أشهر بالنسبة لتخويل أو [؟يتعذر سماعها؟] أو تصريح، وفي فرنسا بصفة عامة فعدم الإجابة من جانب إدارة ما يعني رفض، وليس هناك مبرر رفض مطلوب، والاستثناء الوحيد هو تصريح بناء. بمعنى أنك لو قدمت على تصريح بناء لعمارة ما أو لمنزل ما ولم يقدم لك التصريح في غضون شهرين فإن هذا معناه أن التصريح قد قُبل. لدينا إمكانية لتقديم تصريح بمواصفات محددة وصارمة وأن هناك مواعيد نهائية ينبغي الوفاء بها للتأكد من أن كل شيء يتم على ما يرام. وإذا لم يكن هناك إجابة فإن عدم الإجابة في هذه الحالة معناها أن الأمر قد رفض، ولذا ومن ثم سوف يكون من غير المسؤول من جانب الوكالة الفضائية الفرنسية أن لا ترد الآن، إذاً ينبغي علينا الالتزام بالرد بشكل أو بآخر، لأننا ممكن أن يرفع علينا قضية في المحكمة إذا لم نرد.

أما بالنسبة إلى الحد الأقصى بالنسبة لمسؤولية مشغلي القطاع الخاص التي تبلغ ٦٠ مليون يورو، بمعنى أن الحكومة تغطي ما يربوا على ستين مليوناً. في هذه الحالة سواء تم هذا بمقتضى اتفاقية ١٩٧٢ أو بمقتضى إجراءات المحاكم الخاصة فالأمر سواء، فهناك حد أقصى ٦٠ مليون يورو، وهذا منذ فترة طويلة، هذا المبلغ ٦٠ مليون يورو منذ الستينيات، حينما تم البدء في عمل آريان. فهل نصل إلى الحد الأقصى كما تفعل استراليا والولايات المتحدة ولكننا نقول [؟يتعذر سماعها؟] ٦٠ مليون، ولذا فإننا على أي حالة هذا الذي اعتدنا عليه. أظن أنني قد أجبت على كل الأسئلة.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل فرنسا يقول الرئيس، هل لديك المزيد؟ تفضل.

السيد ب. كلير (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): بالنسبة للترددات، بالنسبة للسواتل تحت الولاية الفرنسية فنحن نقول إن هذا لا يقع تحت طائلة قانون الفضاء ولكن تحت القانون الخاص بوزارة الاتصالات، لأن وزارة الاتصالات هي التي تقدم التصريح وبطبيعة الحال يمكن أن يتم التصريح بين مختلف الوزارات، ولكن ينبغي أن يتم ذلك وفقاً لقانون الفضاء فيوتيلسات قد تطلب إلينا أن نشغل ساتلاً ففي هذه الحالة نتأكد نحن بأنفسنا من أن طلبات الترددات طلبات سليمة، ونحن نحاول أن يكون لدينا نافذة واحدة، إن صح التعبير، ولا نود أن تكون هناك أي إعاقة للوحدات الأخرى.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل فرنسا على هذه الردود، الأسئلة التي طرحتها اليونان، هل في هذا إجابة شافية؟

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً أشكر زميلي على هذه الإجابات الزاخرة بالمعلومات والشائقة، وأؤكد على الاقتراح الذي اقترحته أمس، أي أن نحصل على النص باللغتين الإنكليزية والفرنسية ليس فقط للقانون الفرنسي الجديد ولكن لكل القوانين التي طُرحت علينا أمس. من الأهمية بمكان أن نحصل على هذه الوثائق الأصلية. لا أعرف، ربما روسيا واليابان وإلى آخره قد تتكفل بالترجمة للقانون الفرنسي، فنرجو أن يقدم نص باللغة الإنكليزية والفرنسية وربما بشكل الكتروني. فبالنسبة لنا كمتخصصين في الفضاء يهمنا أن نحصل على هذه النصوص.

الرئيس: شكراً جزيلاً لكما، أنت قد أثرت بالفعل هذه المسألة أمس مساءً وأظن أننا قد أجبنا على هذا على أية حال. فرنسا.

السيد ب. كلير (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): لك الشكر يا سيادة الرئيس، أعود إلى ما قاله زميلنا اليوناني، هل يمكن للأمانة أن تعمم العرض الذي قدمناه أمس بالشرائح وتعطي منه نسخة للسادة أعضاء الوفود؟ ولدينا نص القانون بالفرنسية والإنكليزية للوفود التي تهتم بهذه المسألة. وأود أن أطلب من الأمانة أن تعمم العرض بالشرائح التي قدمناه أمس، شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل فرنسا، أظن أن الأمانة قد أخذت علماً بهذا حسبما يجب.

هل من راغب في الحديث في البند الحادي عشر صباح اليوم؟ لا أحد، وليس هناك مراقب يرغب في الحديث أيضاً؟ هذه هي آخر فرصة للمناقشة، على أي حال سوف نواصل ونأمل أن نعلق دراستنا للبند الحادي عشر هذا عصر اليوم. رهنا بالمداولات التي تجري في الفريق العامل بشأن هذا البند. إذاً هذا سوف يبقى في جدول أعمال عصر اليوم.

أود الآن أن أنتقل إلى العروض، أعطي الكلمة للسيد ساتو من اليابان الذي سيتقدم بعرض عنوانه "آليات تخفيف حدة الحطام الفضائي في اليابان"، وبعد هذا سوف يكون هناك عرض ثان يقدمه السيد فيرت من ألمانيا والذي سوف يقدم عرضاً عنوانه "آليات التنفيذ للخطوط الإرشادية لتخفيف حدة الحطام الفضائي من قبل DLR، الوكالة الألمانية للفضاء. السيد ماسايكو ساتو من اليابان، تفضل.

السيد م. ساتو (اليابان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، أشكرك على إعطائي الفرصة لكي أوضح لكم آليات تخفيف حدة الحطام الفضائي في اليابان.

هذا يوضح تاريخ المعايير الخاصة بتخفيف حدة الحطام الفضائي وما يتصل بها من خطوط توجيهية، فهذه الخطوط [؟يتعذر سماعها؟] ١٩٨٦، والوكالة الفضائية في اليابان في ذلك الوقت قد بدأت بوضع المعايير في ١٩٩٦، وهذه المعايير إضافة للمعايير الأمريكية، قد مكنتنا من أن ننجح في وضع الخطوط الإرشادية التي تم تطويرها فيما بعد. وبطبيعة الحال أسعدنا أن نحصل على الخطوط الإرشادية التي طورتها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وهناك معايير [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] الخاصة بتخفيف حدة الحطام والتي تنظم الأنشطة الفضائية والأنشطة التجارية وغيرها في الفضاء، ورغم الجهود التي بذلت فإنه كان هناك احتمالات متزايدة في الاصطدام، وهذه مسألة هامة ينبغي أن نناقشها هنا في المستقبل.

وهذا هو الشكل الثاني وهو الإطار الخاص بالحدود، حدود هذه الأمور في اليابان، والأنشطة تقوم بها اليابان بصفة أساسية وتتحكم الجاكسا في مسألة الحطام من خلال المعايير. وهذه المعايير تتطلب من المقاولين أن يضعوا خططاً لتخفيف حدة الحطام يتم التصريح بها من جانب الجاكسا، ويتم [؟يتعذر سماعها؟] ذلك من جانب مجلس استعراض الأمان. والمنظمات الأخرى التي تود أن تطلق مركبات فضائية مطلوب منها أن تحترم معايير تخفيف الحطام التي وضعتها الجاكسا.

والتوافق في الآراء الدولي سوف يتم الإعراب عنه في عملية استعراض المعايير الخاصة في تخفيف حدة الحطام، وهذا يتم أيضاً الإعراب عنه في معايير الجاكسا حينما يتم تنقيحها.

الشكل الثالث إذاً، نتحدث عن أنشطة الفضاء التجارية وكذلك مسألة الترددات، والأنشطة التجارية تتم وفقاً للخطوط الإرشادية لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعايير الجاكسا ومعايير ISO، يتم أيضاً التعاون مع هذه الشركات الصناعية في اليابان التي تقدم خدمات للإطلاق. والجاكسا ما زالت مسؤولة عن الترتيبات الخاصة بالأمان حتى بالنسبة لهذه الإطلاق، ولذا فإن معايير تخفيف حدة الحطام يتم تطبيقها على هذه الخدمات التجارية التي تقوم بها شركة ميتسوبيشي.

أنشطة الاتصالات الأساسية تستخدم المدار الثابت بالنسبة للأرض وتحترم توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وكمنظمة تعاقدت مع الجاكسا بالنسبة للقيام ببعض العمليات، ويتم تطبيق معايير خدمات الإطلاق حينما يتم القيام ببعثات حكومية أو تشرف عليها الحكومة. ويتم الأخذ بطبيعة الحال في الحسبان المعايير التي تضعها الجاكسا.

معايير الجاكسا لتخفيف حدة الحطام تتألف من متطلبات للإدارة والتدبر وإجراءات فنية كما يتبين لكم في هذا الرسم البياني. والمجالات الأساسية للمتطلبات الفنية هي، أولاً، منع التحطم بعد انتهاء المهمة. ثانياً، نقل المركبة للمدار الأعلى بعد أن تنتهي من مهمتها. ثالثاً، تخفيض الوقت الزمني المداري للمهمة بعد أن يتم إنهاؤها وذلك لتقليل عدد الأجسام التي يتم إطلاقها في الفضاء أثناء تشغيل النظام الفضائي، ثم تقليل الحطام الذي يتمخض عن الاصطدام في المدار.

النظم الفضائية اليابانية تمتثل تماماً لمتطلبات تخفيف حدة الحطام، سواء بالنسبة للانفجار الذي يتم في الفضاء أو في الحفاظ على منطقة المدار القريب من الأرض. تجنب الاصطدام بالنسبة للنشاط الفضائي [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] يتم من خلال تحديد فترة الإطلاق. وكل السواتل يتم تحديد قدراتها على عدم الاصطدام والنتائج يجري إعلامها من خلال الإدارات المتصلة بهذه المسألة. كل السواتل اليابانية التي يتم إطلاقها بعد ١٩٩٢ لا تتدخل في مسألة الحماية في منطقة [؟يتعذر سماعها؟] في المدار القريب من الأرض. وهذه صورة للتلسكوب الياباني الذي يراقب الوضع، وهذا التلسكوب يراقب

المدار القريب من الأرض ويجري الآن بحوث لتحسين قدرة هذا التلسكوب لكي تصل من ٥٠ إلى ٢٠ سم.

وكما ورد في الرسم السادس، فعند الإطلاق، هناك شباك إطلاق لتفادي الاصطدام أثناء الرحلة المأهولة. وبالنسبة للسواتل المشغلة فإننا نتأكد يومياً من احتمالات الارتطام، ولو كان الاحتمال كبيراً، لو كشف عن احتمال كبير، فإن الجاكسا تشغل راداراً عالي الدقة موجودا في دول أخرى، كذلك الموجود في ألمانيا، وذلك عبر التعاقد بين الجاكسا وألمانيا، الوكالة الألمانية. ونحاول محلياً أن نخطط للمناورة التي بها نجتنب الارتطام.

معايير التخفيف من الحطام لدى الجاكسا تسمح بتحويل المدارات لو كانت العملية مجدية اقتصادياً. وبالتعاون مع دول أخرى هنالك حالياً برامج لتحسين الوضع، هذا بالنسبة لأجسام موجودة على بعثات إلى الفضاء تطلق في المدار. إننا في إطار إطلاق حمولات متعددة، فإننا نطلق أيضاً هيكلية دعم مساعدة وهذا مسموح به في إطار العمر المداري القصير. وبالنسبة لمناطق المدار المتدني بالنسبة للأرض فمن الصعب أن نحد العمر المداري بأقل من خمسة وعشرين عاماً بالنسبة للسواتل العلمية، وكذلك بالنسبة للسواتل الصغيرة والمراحل المدارية لأجهزة الإطلاق. ولذا فمن الصعب أن نمتثل لهذا الشرط، ونحاول قدر الإمكان من خلال الجاكسا أن نمتثل لهذه الشروط بشكل أصرم، بغض النظر عن الحمولة.

هذا الرسم يبين مثالاً عن بعثة لتحريف جسم معين أثناء الإطلاق، في الدول التي تطلق حمولات متعددة فلا بد من بعض الهياكل الداعمة لمنع ارتطامه. وهذا أمر مسموح به عالمياً.

في الختام، شروطنا في مجال تخفيف الحطام لا تستهدف فقط الحد من توليد الحطام، وإنما الحماية والوقاية من الحطام واتخاذ إجراءات لضمان الأمان الأرضي عند عودة المركبة. ومع أن هناك لوائح حكومية كافية وقوانين كافية فإن المتعاقدين مع الجاكسا وطالبي تحميل بعض الأجهزة على متن أجهزة إطلاقنا وكذلك مستخدمي الفضاء التجاريين أبدوا امتثالاً جيداً لمعايير جاكسا ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. ولكن هناك بعض المجالات التي لا يمكن فيها للأوساط الصناعية ومستخدمي الفضاء أن يمتثلوا بصرامة لتوجيهات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، هناك حالات لا مفر منها تطلق فيها الأجسام بهياكل داعمة في إطار إطلاق حمولات متعددة، وكذلك فإن الحد من العمر المداري ليس سهلاً في حالة السواتل الصغيرة أو المراحل المدارية المختلفة. وشكراً على حسن انتباهكم.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ساتو على هذا العرض وعلى موافاتنا أيضاً بالنص الكامل من النصوص الملخصة التي ساعدتنا على متابعة هذا العرض، شكراً جزيلاً.

إذاً أي أسئلة أو تعليقات على هذا العرض؟ لا فيما يبدو، وبذلك أعطي الكلمة للسيد فيرت الذي يقدم لنا عرضاً آخر بالنيابة عن مركز الفضاء الألماني DLR.

السيد أ. فيرت (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، أصحاب السعادة، أيها المندوبون، في القرار ٢١٧/٦٢ تصادق الجمعية العامة على توجيهات التخفيف من الحطام الفضائي وتدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ هذه التوجيهات من خلال آليات وطنية معنية، وأود في إطار هذه اللجنة الفرعية أن أعرض لكم آلية المركز الوطني الألماني للفضاء تنفيذاً لهذه التوجيهات.

وبعد مقدمة وجيزة، سأوضح لكم بعض المسائل والمشكلات الخاصة بتنفيذ هذه التوجيهات، ثم أعرض عليكم آليات التنفيذ الوطنية لدينا التي هي مشمولة بضمانات جودة المنتج، ثم أختتم.

إن الهيئة المعنية بتحديد أنشطة ألمانيا الفضائية وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا وهي مسماة بـ BMW، وبرنامج الفضاء الألماني يشمل إسهامات ألمانيا في برنامج الوكالة الفضائية الأوروبية ثم أنشطتنا في إطار برنامجنا الوطني وبرنامج البحوث الفضائية والتطوير الفضائي الداخلي في مركز ألمانيا الفضائي، وكذلك البحوث الجارية في مجال الفضاء في جامعتنا. وهذا البرنامج تنفذه ويديره المركز الفضائي الألماني DLR. أما الإطار القانوني فهو مذكور في إطار القانون الخاص، والكلمة طويلة جداً كلمة هذا القانون الخاص بالأنشطة الفضائية. وهذا البرنامج يحدد الإطار البرنامجي والتنظيمي الذي تعمل فيه وكالتنا.

سياسة المركز تقتضي من كل متعاقد تنفيذ ما يسمى ببرنامج ضمان المنتجات من خلال مختلف مراحل المشاريع بما في ذلك تخفيف الحطام. وهذا البرنامج ضروري لضمان أن المنتجات الفضائية تفي بأغراضها المحددة في بعثاتها، وأنها تدلل على أنها مأمونة ومتاحة وموثوقة. وهذا البرنامج أيضاً أداة أساسية للتأكد من صلاحية ... ومن الجوانب العملية للشروط

المفروضة عبر عملية تطوير النظام الفضائي وإنتاجه وتشغيله. والتعاون الأوروبي على توحيد المعايير الفضائية في CSS هو المرجع الأساسي في نظام إدارة الجودة الذي يعمل عليه مركزنا DLR. وقد فرضت ألمانيا منذ عام ٢٠٠٤ وانطلاقاً من مدونة السلوك الأوروبية مدونة السلوك الخاصة بالحطام الفضائي الأوروبي، وقد وقع على هذا الـ DLR، ووقع من أجل مشاريع تيراسار إكس وتاندوم إكس وتيت وإنماب ونيت إيميج على أساس كل واحد على حدة. ابتداءً من عام ٢٠٠٧ بدأنا نهجاً متكاملاً لتحويل توجيهات تخفيف الحطام الفضائي إلى آلية تنفيذ. وقد وضعنا هذا النظام في إطار تطويع شروطنا الخاصة بضمان الجودة وضمان المنتجات مع هذه التوجيهات. وهذه كانت عملية على مراحل عديدة أدت إلى مراقبة البرنامج الفضائي للمشروع. ومدونة السلوك الأوروبية حول تخفيف الحطام الفضائي تمثل إسهاماً في شروطنا هذه الخاصة بالأمان.

وحاولنا أن نمتثل لتوجيهات تخفيف الحطام الفضائي التابع للأمم المتحدة وهناك أدوات داعمة ووثائق متاحة دولياً. وعلى صعيد مركزنا الوطني، وهذا يمثل قاعدة معارف أساسية تتعلق بتنفيذنا لشروط تخفيف الحطام الفضائي ويمكن للمتعاقدين أن يستعينوا بها.

ودون الخوض في التفاصيل سأعرض لكم بسرعة لتوجيهات التخفيف من الحطام الفضائي كما وردت عن الأمم المتحدة. علينا أن نحد من انطلاق الحطام أثناء العمليات المعتادة، وعلينا أن نقلل من حالات التفكك أثناء التشغيل، أي أننا علينا أن نقلل من حالات الخلل والعطل. وعلينا أن نجتنب الإتلاف العمدي أو الأنشطة الضارة، ومن احتمال التفكك بعد البعثة. وعلينا أيضاً أن نقلل ونحد من هذا الاحتمال أي أن أي مخزن للطاقة لابد أن يستنفذ أو يصبح مأموناً. كما علينا أن نحد من الوجود طويل الأمد للمركبات أو المراحل المدارية لأجهزة الإطلاق في مناطق محمية ومتدنية في مدارها بالنسبة للأرض. وهذا ناجم عن التوصية القاضية بألا يمثل هذا خطراً لا مبرر له على السكان على الأرض.

وعلينا أن نحد أيضاً من تداخل المركبات أو أجهزة الإطلاق مع المنطقة المحمية الخاصة بالمدار الثابت بالنسبة للأرض.

وبعد هذه التوجيهات التي تمثل المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها، علينا أن نحول هذه المبادئ إلى توجيهات تقنية كما يتم في إطار توجيهات التخفيف من الحطام الفضائي الصادرة عن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بهذا الموضوع. كما أننا علينا أن نطبق قواعد على المتعاقدين والمقاولين. وفي توجيهاتنا الوطنية، استعنا بمدونة السلوك الأوروبية الخاصة بالتخفيف من الحطام الفضائي لفائدة المتعاقدين، ولكن هناك سؤالان باقيان أمام المتعاقدين، كيف ينفذون ذلك؟ وبأي طريقة؟ لحسن الحظ أن الجهود العالمية على يد خبراء مرموقين تُنفذ وتُبذل في إطار الـ ISO، منظمة المعايير الدولية الموحدة، وهي منظمة تضع معايير دولية تساعد المقاولين على تنفيذ هذه التوجيهات الخاصة بالتخفيف من الحطام الفضائي.

وهناك أيضاً أدوات ووثائق داعمة طورها مركزنا الألماني الفضائي ونتيحها كلها في إطار قاعدة المعارف الشاملة المتاحة للمقاولين، لنوضح لهم كيف ينفذون هذه التوجيهات.

وهذه لمحة عن توجيهاتنا الوطنية الخاصة في تخفيف الحطام الفضائي، وتقسم ثلاثة أقسام أساسية، أولاً، التصميم والتشغيل ثم هناك المراقبة والتثبت من الصحة والموثوقية، وهنا نجد تدبير إدارة تدبير. وهناك أيضاً ملف كامل وواف حول إصدار وإنتاج تقويمات تتعلق بالحطام الفضائي ثم مرحلة إبلاغ حول طريقة تنفيذ الإجراءات، إجراءات التخفيف من الحطام. وكما سبق وذكرت في بداية عرضي فإن سياساتنا في المركز تقضي من كل مقاول أن ينفذ برنامج ضمان المنتجات.

إن هذا البرنامج يتألف من مجموعة من المعايير الدولية المعمول بها وهي مستمدة أساساً من [؟يتعذر سماعها؟] التعاون الأوروبي على توحيد المعايير وكذلك المعايير العسكرية ومدونة السلوك الأوروبية حول تخفيف الحطام الفضائي ومعايير ناسا ٨٧١٨٩٤، وبالنسبة لكل مقاول، هناك ملف لتطويع شروطه مع شروط التخفيف من الحطام الفضائي. ويوضع هذا الملف على أساس خصائص كل بعثة، بما يكفل أن المشروع والبعثة على التوالي سيفيان بغرضهما. وعملية التطويع هذه والهندمة توضع بالتعاون الوثيق مع الأوساط الصناعية الألمانية لضمان أن الشروط المنتقاة والمطوعة مع أغراض المشروع والبعثة تستوفي إمكانية التحقق من الصلاحية والموثوقية إبان تطوير المنتج وإصداره، وكذلك تراعي تكاليف النظام وقدرة المقاول التنافسية.

وهذه الشريحة التي لن أشرحها بالتفصيل توضح أن تدابير التخفيف من الحطام جزء من شروط الأمان المطلوبة، وننتقي بدقة مصدر هذه الشروط ونضمن أنها تستوفي تماماً توجيهات الأمم المتحدة الخاصة بالتخفيف من الحطام الفضائي.

أما عملية الهندمة والتطويع والتكييف فهي تتم على خمس مراحل، وهذا في الواقع هو الإطار القانوني الذي يعمل فيه المقاول في تنفيذ مشاريع الفضاء الوطنية كما يطبقها مركزنا الفضائي الألماني DLR. ومقتضيات المشروع التي يضعها هذا المركز متكيفة وملف الشروط وهذه الشروط المطوعة لضمان المنتجات تؤدي إلى شروط معينة تتعلق بالمشروع نفسه. وهذا البرنامج بعد ذلك يعرض كالتماس لاقتراحات تأتي من الجامعات أو من الأوساط الصناعية. والاقتراح بعد ذلك يأتي إلى مركز DLR ثم يقيم ويدقق فيه، وفيه مصفوفات تتعلق بمدى الامتثال واستيفاء الشروط، ثم بعد ذلك بعد تقييم الاقتراح يرسو الاختيار على فائز معين سيكون بالمقاول الذي يغطي المرحلة التالية من شروط ضمان الجودة.

إن مصفوفة المشروع وضمان الجودة تؤدي إلى عملية توحيد أنشطة ضمان المنتجات التي تصدر بعد ذلك على أنها شروط موحدة لضمان المنتجات على شكل ملف واحد مطول ومكيف. وفي المرحلة التالية، المرحلة الرابعة، فإن المقاول عليه أن يوافينا بتخطيطه لضمان المنتجات هذه، بحيث يمكن تقويم مدى ضمان الجودة وتطابق هذه الشروط مع شروطنا الخاصة ببرنامج مشاريعنا.

وفي المرحلة الأخيرة فإن شروط ضمان المنتجات وكذلك المصفوفة الموحدة لتنفيذ الشروط يمثلان أساس المراقبة، وبعد ذلك فإن اكتمال دورة المشروع وتقديم التقارير والتدقيق في الحسابات ومراجعة التنفيذ، كلها تتم في الآخر في إطار مقارنتها بتعريفنا للبعثة وخصائصها بعد اكتمال عمرها.

وفي الختام، فإن آلية تنفيذ توجيهات التخفيف من الحطام الفضائي الصادرة عن الأمم المتحدة في ألمانيا تسترشد بما يسمى بضمان المنتجات. وسياسة مركزنا الوطني تشترط في كل مقاول أن ينفذ هذا البرنامج عبر كافة مراحل المشروع. وهناك معايير منطبقة مطوعة ومهندمة مع شروط المشروع والمشروع نفسه لضمان إمكانية التحقق من النواحي العملية من الشروط أثناء وضع المنتجات وإنتاجها وتشغيلها، وتوكل كل هذه الشروط التعاقدية للمقاول ومراقبتها تكفل أن جميع هذه المنتجات الفضائية تفي بغرضها المحدد لها في البعثة وتستوفي شروط الأمان والتوافر والموثوقية، وكذلك شروط التخفيف من الحطام الفضائي في مشاريعنا الفضائية الوطنية مدمجة في إطار الجزء الخاص بالأمان في نظامنا المتعلق بتدبر الجودة وإدارة الجودة. وكذلك شروط التخفيف من الحطام الفضائي في مشاريعنا الوطنية تمتثل لتوجيهات الأمم المتحدة الخاصة بالتخفيف الحطام الفضائي. وشكراً.

الرئيس: شكراً على السيد فيرت على هذا العرض الذي فيه وضح لنا الآلية الوطنية التي وضعها مركز الفضائي الألماني DLR من أجل تنفيذ التوجيهات الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في الأمم المتحدة. أي أسئلة أو تعليقات على هذا العرض؟ لا فيما يبدو، إذاً مرة أخرى شكراً لك.

حضرات المندوبين، سنرفع هذه الجلسة الآن ليتمكن الفريق العامل المعني بالبند الحادي عشر أي "التشريعات الوطنية" من عقد جلسته الأولى ومن ثم الفريق العامل المعني بالبند الرابع جلسته السادسة.

ولكن قبل ذلك أذكركم ببرنامج عمل عصر اليوم نجتمع في تمام الساعة بحيث نتابع أملاً في أن نختتم بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال آنذاك والبند العاشر هو "الآليات الوطنية الخاصة بإجراءات التخفيف من الحطام الفضائي"، وسنتابع أملاً في أن نعلق أيضاً بحث البند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "التشريعات الوطنية المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية" إلى أن يتم تداول في هذا البند من جدول الأعمال في إطار الفريق العامل المعني به وكذلك نبدأ بحثنا للبند الثاني عشر أي المقترحات المقدمة إلى اللجنة بإدراج بنود جديدة على جدول أعمالها. وفي آخر عصر يوم سنستمع إلى عرضين تقنيين يتصلان بالبند العاشر من جدول الأعمال ويقدم كل منهما المراقب من الوكالة الفضائية الأوروبية بعنوان "الشروط الواجب استيفائها في مشاريع الوكالة في إطار التخفيف من الحطام الفضائي"، ثم العرض الثاني من ممثل الاتحاد الروسي عنوانه "أنشطة الحطام الفضائي في الاتحاد الروسي". والفريق العامل المعني بالبند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "التشريعات الوطنية الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية" سيعقد عندئذ جلسته الثانية، بعد العرضين أي أسئلة أو تعليقات على برنامج العمل المقترح هذا لعصر اليوم؟ لا فيما يبدو، إذاً آسف حضرة ممثل اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، بالنسبة للفريق العامل المعني بالمعاهدات الخمس الذي يفترض أن يجتمع هذا الصباح فهذا لن يتم إلا شريطة أن ينتهي الفريق العامل المعني

بالتشريعات الوطنية أي بالبند الحادي عشر من عمله، وإلا فإن فريقي سيضطر إلى متابعة عمله عصر اليوم، فقط أردت أن أوضح ذلك، وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اليونان، رئيس الفريق العامل المعني. البند الرابع أي "معاهدات الفضاء الخارجي الخمس"، بطبيعة الحال لو أن مناقشة الفريق العامل المعني بالبند الحادي عشر لن تنتهي صبيحة اليوم، فقطعاً ستتاح لك الفرصة عصر اليوم لمتابعة عمل فريقك وشكراً.

إذاً أعطي الكلمة الآن لحضرة الأمين الذي يعلمنا بشيء.

السيد ن. هيدمان (الأمانة) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس هذه معلومة من الأمانة، سيكون هناك اجتماع إعلامي من الاتحاد الأوروبي حول مسائل خاصة بالكوبوس لفائدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تمام ٢:٣٠ من بعد ظهر اليوم في القاعة رقم C0713 وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة الأمين على هذه المعلومة الخاصة باجتماع الاتحاد الأوروبي الإعلامي في القاعة رقم C0713 أي على هذا الطابق.

حضرات السيدات والسادة، أظن أننا انتهينا من برنامج عمل اللجنة الفرعية لهذا الصباح، ولذا فإن هذه الجلسة ترفع حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١١/٢٦